

2021

Repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector in Egypt

Karam Salam Abdel Raouf Salam

Doctor of Philosophy in Economics, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt,
karamsalam23@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj>



Part of the [Business Commons](#)

Recommended Citation

Salam, Karam Salam Abdel Raouf (2021) "Repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector in Egypt," *Delta University Scientific Journal*: Vol. 4 : No. 1 , Article 11.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/vol4/iss1/11>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Delta University Scientific Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.



Repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector in Egypt

Dr. Karam Salam Abdel Raouf Salam, Doctor of Philosophy in Economics, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt karamsalam23@yahoo.com

Abstract:

The study aims to examine the economic and social repercussions of the Corona crisis on the transport, tourism and hotel sector in Egypt, by reviewing and analyzing the macroeconomic situation in Egypt in terms of the components, potentials and reality of the Egyptian economy, the challenges facing, and the repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector, mechanisms and policies Which was taken by the Egyptian government to face this crisis in the economic sectors in general and the transport, tourism and hotel sectors in particular.

The study found that although the economic sectors in Egypt in general, and the transport, tourism and hotel sectors in particular, have been affected by the Corona pandemic crisis, whether through measures to contain the virus or the sudden halt of economic activities, the Egyptian economy possesses the ingredients and capabilities to confront the crisis, and the economic reform that took place during the four Recent years, which enabled him to overcome that crisis.

Key words: pandemic, corona, sector, transportation, tourism, hotel, Egypt.

تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر

د. كرم سلام عبدالرؤوف سلام ، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مصر
karamsalam23@yahoo.com

ملخص :

تهدف الدراسة إلى ، الوقوف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر ،من خلال استعراض وتحليل الوضع الاقتصادي الكلي في مصر من مقومات وإمكانيات وواقع الاقتصاد المصري ، والتحديات التي تواجهه ، وتداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة ، والآليات والسياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة في القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة .

وقد توصلت الدراسة إلى: إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ، وتم الإجابة على تساؤلات الدراسة، وعلى الرغم من تأثر القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاعات النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة بأزمة جائحة كورونا سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية ، إلا أن الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانيات لمواجهة الأزمة ، والإصلاح الاقتصادي التي تم خلال الأربع سنوات الأخيرة والذي مكنه من التغلب على تلك الأزمة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، قطاع النقل، السياحة، الفندقة، مصر.

لهبوط الطلب المحلي بالإضافة لتراجع في الإيرادات بينما تحتاج الحكومة إلى زيادة عاجلة في الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية.

على ما سبق ، تبرز إشكالية البحث في إبراز أهمية السياسات المالية والاقتصادية حيث أنها تمثل أحد دعائم الاستقرار الاقتصادي لذلك لا بد من التعرف والإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ؟

- ما هي المقومات والإمكانيات المتاحة للاقتصاد المصري حتى يمكنه التجاوب السلس مع التبعات الحاضرة والمقبلة للصدمات الاقتصادية التي نشهدها الآن من جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ؟

- هل الوضع الاقتصادي الحالي في مصر يجعلها تتغلب على الأزمات العالمية والمحلية الراهنة؟

- ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وتحد من قدرته على مواجهة الأزمات العالمية والمحلية الراهنة؟

- ما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة ؟

- ما هو دور السياسات المالية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ودورها في مواجهه أزمة جائحة كورونا ؟

- ما هي آليات التكيف الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة المصرية للتغلب على الأزمات العالمية والمحلية الراهنة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد وإستعادة توازناته للحفاظ على مسارات التنمية الاقتصادية؟

فرضية الدراسة والأسئلة الفرعية:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها "تؤثر جائحة كورونا سلبياً على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة في مصر". وينبثق من هذه الفرضية الأسئلة التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي :

- كيف تؤثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة؟

- ما هي مقومات وإمكانيات الاقتصاد المصري لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة ؟

- ما هو واقع الاقتصاد المصري الكلي لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية؟

1. المقدمة

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

ولقد كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية والتكتلات الدولية والإقليمية المختلفة وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها، لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير وجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب وهو ما يعنى إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد.

2. مشكلة الدراسة

منذ ما أعلنت منظمة الصحة العالمية في فبراير عن اكتشاف أولى الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ما زال الفيروس يشكل تحدياً غير مسبوق للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم على حد سواء. فقد تسارع انتشار الفيروس خلال أسابيع قليلة ليضرب حوالي 210 دولة متسبباً حتى الآن في إصابة ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص ووفاة أكثر من 245 حالة حول العالم. وفي الوقت الذي ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة، تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل ففي أعقاب تفشي الجائحة انتاب الاقتصاد العالمي حالة غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. حيث تسبب انتشار الفيروس في إعاقة حركة التجارة العالمية وضعف الطلب العالمي لاسيما الطلب على النفط، وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام. كما أدت سرعة انتشار الوباء وانتقاله بين الدول إلى ارتفاع مستويات الالتهيب وتدنى مستويات الثقة، مما تسبب في إنهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتهما لمستويات قياسية. ومثلما هو الحال مع البلدان الأخرى، هناك تأثير على الاقتصاد المصري سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية وخاصة في حركة قطاع النقل والسياحة والفندقة ، والتي كانوا أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا ، بالإضافة إلى هبوط الصادرات، وإنخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وإنخفاض إيرادات قناة السويس. كذلك تعرضت مصر لخروج تدفقات رأسمالية قدرها حوالي 16 مليار دولار في ذروة التوجه العالمي. مما أدى

د.سالى محمد فريد، يونية ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومى، بعنوان "تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي"، تهدف الدراسة إلى بحث مختلف مصادر مصر من النقد الأجنبي، ومدى تطورها، وتداعيات كورونا عليها. وقد توصلت الدراسة إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة كورونا أدى لتراجع المتحصلات من العوائد الاقتصادية مثل قطاع السياحة، قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

د.مغاورى شلبى على، يونية ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومى، بعنوان "تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر"، تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية تعميق الصناعة المصرية، واستغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

د.سلوى محمد مرسى، زينب محمد الصادى، مايو ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومى، بعنوان "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري" وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع السياحي في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية تكبدت خسائر فادحة نتيجة تفشي الجائحة، وأدت لتوقف حركة السياحة والسفر وال الطيران بشكل كامل.

وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لدراسة كيفية تأثير جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة، ودراسة المقومات والإمكانيات المتاحة في مصر لمواجهة هذه التداعيات السلبية، وإبراز دور السياسات المالية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ومواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري.

٤ . منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل الوضع الاقتصادي الكلي في مصر من مقومات وإمكانيات، وواقع، والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، وتداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة، والسياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك الأزمة.

نطاق الدراسة:

النطاق الزمني : خلال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

النطاق المكاني :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري وتحد من قدرته على مواجهة أزمة جائحة كورونا؟

ما هي تداعيات أزمة جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة؟

ما هو دور السياسات المالية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ودورها في مواجهة أزمة جائحة كورونا؟

ما هي الآليات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا في قطاع النقل والسياحة والفندقة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية والتي تنطوي على ان هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة، ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من التداعيات السلبية لأزمة جائحة كورونا، والتي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر، وبالتالي تؤثر عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعمق حركة الإصلاح الاقتصادي في مصر. والتي تتحقق من خلال: تحديد مقومات وإمكانيات الاقتصاد المصري، الوضع الاقتصادي لمصر، التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري العالمية والمحلية الراهنة، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية، السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة أزمة جائحة كورونا خاصة في قطاع النقل والسياحة والفندقة، وتقديم بعض التوصيات لمتخذ القرار في مصر للاستعانة بها في مواجهة تلك الأزمة.

٣. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أهتمت بموضوع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي دراسة:

د.هبة محمود الباز، يونيو ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومى، بعنوان "الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد"، تهدف الدراسة إلى أهمية استخدام آلية الشمول المالي لمواجهة تداعيات الأزمة، من خلال مساهمة الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية لأكثر قدر من المواطنين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يلعب دوراً كبيراً كمدخل للتحوّل الرقْمى الذى يعمل على تمكين أكبر قدر من المواطنين للوصول للخدمات المالية.

كورونا على الاقتصاد المصري سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو مستوى الاقتصاد الكلي، ثم تسليط الضوء على أهم السياسات المالية والاقتصادية التي إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على مواجهة هذه التداعيات في الفترة المستقبلية من خلال النقاط التالية:

أولاً: الوضع الاقتصادي الكلي في مصر.

ثانياً: تداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري. ثالثاً: السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد.

١- الوضع الاقتصادي الكلي في مصر

فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري، لم يكن بمنأى عن تلك التداعيات السلبية، فمصر تعد بمثابة شريكاً رئيسياً للعديد من الدول التي أصابها الأزمة بشدة مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية والعربية، ومن ثم فمن المنطقي أن تتأثر مصر بعدوى سلاسل التوريد، وإنخفاض مستويات الطلب، وتراجع تدفقات الاستثمارات. وتعتبر مصر من الدول النامية التي تسعى أن تكون من ضمن الدول الناشئة، وذلك من خلال تحسين مستوى مختلف مؤشرات الاقتصاد، وعلى الرغم مما يتسم به الاقتصاد المصري من مقومات وإمكانات أساسية تساعد على النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه تواجهه معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك، والتي يجب العمل على تخطيها وإزالتها، وإذا كان كذلك، فإنه ينبغي أن نبين إمكانات ومقومات الاقتصاد المصري، وواقع الاقتصاد المصري، ثم التحديات والمعوقات التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في مصر لتخطي أزمة جائحة كورونا والركود الاقتصادي الحالي.

١-١ مقومات الاقتصاد المصري

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من الإمكانيات والمقومات

بصفة عامة و قطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة في جمهورية مصر العربية .

تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر

مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

ولقد أحرزت مصر معدل نمو اقتصادي تجاوز 5% على مدى العامين الماضيين، وسجلت مؤشرات اقتصادية مرتفعة عام ٢٠١٨/٢٠١٩، مما يدل على ارتفاع معدل الاستقرار الاقتصادي، وكان من المرتقب أن تؤدي الجهود الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال في مصر لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ بفضل الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر عام ٢٠١٦، لكن توقف هذا التقدم توقف جراء تفشى أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والذي من المتوقع أن ينتج عنه تباطؤ في الاقتصاد العالمي والمحلي، وما لذلك من تداعيات على الوضع الاقتصادي الكلي في مصر.

تهتم هذه الورقة باستعراض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال استعراض وتحليل الوضع الكلي للاقتصاد المصري، مقومات الاقتصاد المصري، واقع الاقتصاد المصري، التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري. ثم تحديد تداعيات وأبعاد أزمة جائحة

التي تمكنه من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تخطى جميع الأزمات التي يتعرض لها، والتي إذا ما أحسن استغلالها بشكل أمثل، فإنه يستطيع تحقيق معدلات مرتفعة في مجال التنمية الاقتصادية خاصة أن مصر لها تاريخ حضارى عظيم وموقع جغرافى واستراتيجى متميز، والمكانه السياسية لمصر، والطاقة البشرية الهائلة، وكما أنها تعد أكبر سوق في الشرق الاوسط ولذلك سوف نستعرض هذه الإمكانيات والمقومات على النحو التالى :

١-١-١ موقع مصر الجغرافي الاستراتيجى

تقع مصر في موقع جغرافي متميز، حيث أنها تعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين دول الشرق والغرب، وذلك من خلال امتلاكها لمجموعة من الموانى البحرية التي تطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج العقبة والسويس التي تصل عددها إلى ٦٠ ميناء بحرى، بالإضافة إلى أن قناة السويس تدعم مكانة موقع مصر الجغرافي، وتعد أهم طريق شريانى فى العالم لعبور التجارة الدولية والملاحة البحرية بشكل عام، وقد قامت مصر بإنشاء قناة السويس الجديدة فى أغسطس ٢٠١٥ بهدف توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر .

٢-١-١ تنوع الأنشطة الاقتصادية في مصر

يتسم الاقتصاد المصري بتنوع أنشطته الاقتصادية، حيث يقوم على قطاعات اقتصادية مختلفة تتمثل في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة، ويشكل القطاع الزراعى الأساسى للاقتصاد المصري، ثم يليه عوائد قناة السويس واليرادات الضريبية وعوائد قطاع السياحة، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وتظهر أهمية هذا التنوع فى الاقتصاد أنه يحمى الاقتصاد المصرى من التأثير السلبى للصدمات التى قد تلحق بأى قطاع آخر من هذه القطاعات.

٣-١-١ المساحة غير المستغلة في مصر

هناك حوالى ٩٠ % من مساحة مصر غير مستغلة ولا تزال فى حاجة إلى استصلاح واستغلال، وفى السنوات الأخيرة اتجهت مصر للسعى نحو استغلالها عن طريق إنشاء المشروعات القومية الجديدة، من خلال إنشاء المدن الجديدة و استصلاحها وزراعتها، مما يؤدي لزيارة فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للشباب .

٤-١-١ صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات

خلال السنوات الأخيرة تأثر الاقتصاد العالمى بأزميتين عالميتين كانت لها تداعيات كبيرة على جميع دول العالم بشكل سلبى، وعلى الرغم من أن مصر تعتمد بنسبة كبيرة على القمح المستورد، إلا أنها استطاعت التصدى لهذه الأزمات وحققت معدل نمو ٧,٤% وتخطت هذه الأزمات وتداعياتها .

٥-١-١ الموارد البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي

في مصر

تعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط، حيث تمتلك إمكانيات ومقومات بشرية ذات تنوع كبير للعمل في كافة المجالات الإنتاجية والإدارية، مع تنوع المؤهلات العلمية والخبرات والكفاءة في التنفيذ، وتشير الإحصائيات الرسمية أن تعداد السكان في مصر عام ٢٠٢٠ يقدر بحوالى ١٠٠ مليون نسمة، يمثل الذكور نسبة ٥٣% من هذا التعداد بينما تشكل الإناث نسبة حوالى ٤٧% من تعداد السكان. وتتميز مصر بان أغلب سكانها من الشباب وتمثل قوة العمل من هذا التعداد ٢٩ مليون نسمة، تمثل نسبة الذكور ٢٢,٧ مليون نسمة والإناث ٦,٤ مليون نسمة، كما أن إجمالي عدد المشتغلين

الاستثمارات المباشرة لموقعها المتميز وقدرتها علي إنشاء تجمعات صناعية ولوجيستية. ويعتبر العمل علي توطین الصناعات الهامة والاستراتيجية لمصر من الأمور الإيجابية لأزمة كورونا، مع استغلال مزايا المناطق الاقتصادية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب المستثمرين وإقامة صناعات ذات أولوية للدولة وأهمها المشروعات التكنولوجية لرفع القدرات التصنيعية وزيادة الصادرات.

٢-١ واقع الاقتصاد المصري

١-٢-١ مراحل تطور الاقتصاد المصري

لقد مرت دول العالم في فترة الثلاثينات بأزمة اقتصادية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي عرفت بفترة الكساد الكبير، وعلى ذلك عانت مصر كغيرها من الدول ولم يسترد الاقتصاد المصري عافيته إلا مع بداية الخمسينات. وقد كانت بداية مسيرة الاقتصاد المصري من الخمسينات وحتى أول السبعينات تتخذ توجهات اقتصادية مختلفة كما يلي :

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط المركزي وإعادة توزيع الموارد (١٩٥٢-١٩٦٠)

وقد غلب على هذه المرحلة العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التخطيط المركزي وإعادة توزيع الموارد، والإتجاه نحو التصنيع .

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠-١٩٦٦)
تتسم هذه المرحلة بالتخطيط الإشتراكي، والتخطيط الاقتصادي القومي الشامل.

المرحلة الثالثة: مرحلة اقتصاد الحرب (١٩٦٧-١٩٧٤)
شهدت هذه المرحلة عجزاً في تمويل خطة الدولة للتنمية الاقتصادية، ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على

٢٦،٢ مليون نسمة بينما عدد المتعطلين ٢،٩ مليون نسمة، وبسبب التعداد السكاني الكبير تعد مصر أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يمنحها ميزة جذب الاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة والعالم. بالإضافة لأن مصر لديها شبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من أن تصبح مركزاً هاماً للتجارة في الشرق الأوسط إذا ما تم استغلال هذه الاتفاقيات بالشكل الأمثل .

٦-١-١ قناة السويس المصرية

يؤدي انخفاض اسعار النفط العالمية تباطؤ حركة السفن المارة بقناة السويس، لان الطرق البديلة للقناة تصبح ارحص رغم إنها أطول. كما أنه يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو العالمي لدي اهم الشركاء التجاريين لمصر (دول الاتحاد الاوروبي ،الولايات المتحدة الامريكية ،الصين) ، وانخفاض تدفقات التجارة العالمية، مما يقلل من إيرادات قناة السويس. ومن المرجح ان يؤثر هبوط الايرادات العامة المتحصل عليها من رسوم العبور في قناة السويس على الموازنة الحكومية. و اشار تقرير غرفة التجارة الامريكية بالقاهرة أنه مع الازمة التي ضربت التجارة العالمية بشدة، تشهد التجارة الدولية بالفعل انخفاضات ملحوظة في حركه المرور والايادات، لذا من المتوقع ان تشهد القناة بعد التراجعات حيث انه في شهر فبراير 2020 انخفض عدد سفن الحاويات المارة عبر القناة بنسبة ٧,٣% في حين تراجع عدد سفن الركاب والبضائع بنسبه 22,2% و 1,3 علي التوالي . وأن عبور سفن أقل في القناة يعني إنخفاض الرسوم المدفوعة ، مما قد يؤدي الى زيادة تقييد سيولة العملة الاجنبية بمصر ، إضافة إلى عجز الحساب الجاري والتأثير سلباً على سعر صرف الجنية مقابل الدولار. أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لديها فرصة كبيرة لجذب

الأعمال، مما أدى لإنخفاض النمو الاقتصادي إلى 2,5% عام ٢٠١١، وإنخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية من ٨,٦ مليار دولار إلى ٢ مليار دولار أمريكي في نفس الوقت، وهبوط البورصة المصرية وإيقاف كل معاملاتها بعد تعرضها لخسائر فادحة، وعلى ذلك قامت العديد من مؤسسات التصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر . لقد عانى الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤ من تباطؤ كفاءة النمو الاقتصادي المحقق مقارنة بمعدل النمو السكاني، وتدهور المؤشرات المالية المتمثلة في ارتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة العامة بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالي، وارتفاع عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولكن نتيجة لتنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المالية والنقدية والهيكلية، أدى إلى بدء مرحلة التعافي الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وإستعادة درجة الثقة فى قدرة وإمكانات الاقتصاد المصري . وقد أشاد صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري مؤخراً بمناسبة المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى. وعلى الرغم من تحس وضع الاقتصاد المصري الكلى بشكل عام، إلا أنه ما زال يواجه العديد من التحديات وذلك على النحو التالي :

٣-١ التحديات التى تواجه الاقتصاد المصري

نفذت الحكومة المصرية، برنامجاً للإصلاح الاقتصادي منذ نهاية عام ٢٠١٦، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، واعتمد البرنامج على معالجة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلى وتشجيع النمو الاحتوائى وخلق فرص عمل جديدة، وبدأت البرنامج بقرار تحرير سعر الصرف "تعويم الجنية"، ورفع الدعم عن الطاقة تدريجياً، وإقرار حزمة قوانين اقتصادية من بينها قانون ضريبة القيمة المضافة والاستثمار والتراخيص الصناعية. وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي فى وصول احتياطي النقد الأجنبي إلى ما يزيد عن ٥٤ مليار دولار لأول مرة فى تاريخ

أثر الحروب التى مر بها الشعب المصري خلال تلك المرحلة، حيث قامت الدولة بتوجيه مواردها إلى الإنفاق العسكري، بالإضافة إلى إعادة إعمار البنية التحتية .

المرحلة الرابعة: مرحلة الإنفتاح الاقتصادى (١٩٧٤-١٩٩٠)

اتسمت هذه المرحلة بالتغير الجذرى والجوهري فى النظم والسياسات الاقتصادية، التى قامت فيها الدولة بتطبيق التحول من نظام التخطيط الشامل والتوجه نحو الخطط التنموية قصيرة ومتوسطة المدى، وتطبيق آليات السوق، وبذلك قامت الدولة المصرية باتخاذ كافة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وقد صاحبه إختلالات نقدية وهيكلية .

المرحلة الخامسة: مرحلة الإصلاح الاقتصادى (١٩٩١-٢٠١٠)

نتيجة الاختلالات النقدية والهيكلية التى صاحبت مرحلة الانفتاح الاقتصادي تم إطلاق أول برنامج للإصلاح الاقتصادي فى عام ١٩٩١، وقد تضمن هذا الإصلاح العديد من الإجراءات الإصلاحية، التى كان من أبرزها تحرير سعر الصرف، وتحرير سعر الفائدة، وإنشاء سوق حر للصرف الأجنبي، وتحرير القطاع العام وإطلاق برامج الخصخصة، وتحرير التجارة الدولية، وبذلك قامت مصر خلال فترة التسعينات وحتى أوائل عام ٢٠٠٠ بتحقيق معدل نمو مستدام، ووصلت إلى أعلى معدلات النمو لها فى عام ٢٠٠٧، عام ٢٠٠٨ ليصل معدل النمو الاقتصادي 7%

واقع الاقتصاد المصري (٢٠١١-٢٠٢٠)

أن التغييرات التى شهدتها مصر بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما ترتب عليها من أحداث كان لها أثر بالغ فى تغيير الأداء الاقتصادية، ثم تراجع الأداء فى كافة القطاعات بشكل ملحوظ، وكان للإضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة الحظر وإغلاق

أن هيكل الإنفاق الحالي لا يتسم بالمرونة الكافية مثل مدفوعات خدمات الدين والأجور والتحويلات الأخرى تشكل ٥٧% من إجمالي الإنفاق العام، الأمر الذي يعوق قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.

- الموازنة العامة للدولة: ارتفاع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ويرجع ذلك نتيجة انخفاض الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة، مما يؤدي لزيادة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ليصل إلى ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. وحول مدى تأثير أزمة فيروس كورونا، وتداعياتها الاقتصادية على مستهدفات الموازنة العامة للدولة الجديدة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٢ نجد الحكومة المصرية اتخذت عدة إجراءات لإعادة النظر في مراعاة تلك التداعيات وأثرها على الأنشطة الاقتصادية.

- الدين العام المحلي: تضخم الدين العام المحلي، حيث ارتفع حجم الدين العام المحلي بنسبة ٧,٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١-٣-٢-١ تحديات متعلقة بالسياسة النقدية

- معدل النمو الاقتصادي في مصر: يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ليبلغ ٧,٤% مقابل ٧% عام ٢٠٠٢، وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ليبلغ ١,٨% نتيجة الاضطرابات السياسية التي تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، ونتيجة لأزمة كورونا المستجد نجد أن معدل النمو الاقتصادي تراجع من ٥,٦% عام ٢٠١٩ بقيمة ٣٠٣,٢ مليار دولار إلى ٥% عام ٢٠٢٢ بقيمة ٢٢٠ مليار دولار، وذلك نتيجة توقف أنشطة القطاعات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية في مصر بسبب الحظر الجزئي

- معدلات البطالة (تحديات التشغيل):

في تقرير لصندوق النقد الدولي أشار إلى أن معدل البطالة في مصر بلغ ٧,٧% عام ٢٠٢١ ونتيجة لتداعيات أزمة

مصر، وارتفاع معدل النمو إلى ٥,٦% خلال عام ٢٠١٩ وهو أعلى معدل نمو خلال ١١ عاماً الأخيرة، وتحقيق فائض بنسبة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ ٥١ عاماً، علاوة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ١٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٩، وضعت مصر في صدارة دول الشرق الأوسط وأفريقيا بحسب وكالة FDI intelligence لكن صافي احتياطي النقد الأجنبي تراجع إلى ٨٣,٥١٣ مليار دولار بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد. وعلى رغم ما يتمتع به الاقتصاد المصري من إمكانيات ومقومات تساعده في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، ورغم التحسن الملحوظ في أداء النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة الإصلاح الاقتصادي إلا أنه يواجه بعض التحديات التي تحول دون أحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نستعرض بإيجاد أهم هذه التحديات وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي كما يلي .

١-٣-١-١ التحديات المتعلقة بالسياسة المالية

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

- الإيرادات العامة: انخفاض الإيرادات العامة للدولة والتي من أهمها الإيرادات الضريبية تعوق حركة التنمية الاقتصادية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية حوالي ٥٠% من إجمالي الإيرادات العامة.

- النفقات العامة: جمود هيكل النفقات العامة للدولة، حيث

سندات دولارية للأسواق الأوروبية بقيمة ٥ مليارات دولار ليبلغ الدين الخارجى ٩١١,٨ مليار دولار، وطلبت قرض لدعم احتياطي ميزان المدفوعات المصرى بقيمة 5,2 مليار دولار ليصل إجمالي الدين الخارجى لمصر ٥٢١ مليار دولار، ولجأت الحكومة المصرية لزيادة هذا الدين لمواجهة التداعيات المحتملة جائحة كورونا بحوالى ٠٠١ مليار جنية موجها إلى منظومة التمويل و دعم الفئات الفقيرة والعمالة غير المنتظمة أو تقديم إعفاءات ضريبية للعاملين، وخفض العبء الضريبي على شرائح للعاملين فى قطاع الأعمال، وتقديم القروض الميسرة وإعانات التصدير، وبالتالي فإن أزمة جائحة كورونا أدت إلى تفاقم أزمة الدين الخارجى، مما يزيد العبء على الموازنة العامة للدولة بفعل زيادة سقف الالتزامات الخاصة بسداد أصل الدين والفوائد، حيث تشير التقديرات الواردة فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى تخصيص ١١ تريليون جنية لتغطية أعباء خدمة مقيمة بين فوائد الدين (٦٦٥ مليار جنية) وأقساط الديون (٥٥٥ مليار جنية)، حيث يمثل جملة الأعباء حوالى نصف قيمة الموازنة العامة للدولة البالغة ٣,٣ تريليون جنية .

-الميزان التجاري لمصر: قد يؤدي انتشار فيروس كورونا الى اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد، والتي قد تصل الى صعوبة توفير بعض مكونات الانتاج و قطع الغيار، وقد يواجه الموردون صعوبات في التوريد. ومن المتوقع ان يؤدي تباطؤ الطلب العالمي الى انخفاض الصادرات المصرية، كما ان اجراءات الحظر وارتباك سلاسل الامداد العالمية، ستحد من الواردات، ومن المرجح أن تنخفض الصادرات المصرية بنسبه أكبر من الانخفاض في الواردات، فيزداد العجز في الميزان التجاري. وأشار تقرير غرفه التجارة الامريكية بالقاهرة الى تراجع عائدات التصدير من مصر بنسبه 25 % عام 2020، حيث ان أكبر الشركاء التجاريين لمصر هم الاتحاد الاوروبي وايطاليا والامارات والسعودية والولايات المتحدة الامريكية والصين

فيروس كورونا المستجد وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفع ليبلغ %9,6 عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يصل إلى 16,1 عام ٢٠٢١. وهو ما يستوجب إجراءات سريعة لدعم المشروعات كثيفة العمالة وتحفيز أكبر لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في المجالات الجديدة على مستوى جميع المحافظات لتوفير فرص عمل .

-معدلات التضخم فى مصر

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء المصري أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل %4,6 للشهر أكتوبر/٢٠٢٠ حيث ازدادت الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار مجموعة التعليم بجميع مراحلها.

-الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر: ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لمصر فى ١١/٢٠٢٠ ليبلغ ٢٢,٩٣ مليار دولار بعدما بلغ ٨٣,٦٦٣ مليار دولار فى ٧/٢٠٢٠ وعلى الرغم من الارتفاع إلا أنه تأثر بانتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً واتخاذ إجراءات احترازية من شأنها الحد من انتشار الفيروس كان على رأسها توقف حركة السفر بين معظم بلدان العالم الأمر الذى أدى لتراجع كافة موارد الدولة الدولارين مع الاعتماد على الاحتياطي الأجنبي بشكل رئيسي، وأم هذه الزيارة كانت أحد أسس ثبات واستقرار الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل الصدمات التى تعاني منها الاقتصاديات العالمية .

-المدىونية الخارجية على مصر (الدين العام الخارجى)

:بتحليل المدىونية الخارجية لمصر نجد أن الدين الخارجى بلغ عام ١٠٢ نحو 34,4 مليار دولار وأخذ فى الزيادة حتى بلغ عام ٢٠١٩ نحو ٥٠ مليار دولار، وتضعف حتى بلغ نحو ٢١١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ونتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ٩١) لجأت الحكومة المصرية لقرض بقيمة 2,8 مليار دولار لخطة التمويل السريع ليبلغ الدين الخارجى 114,8 مليار دولار، وقامت الحكومة المصرية بإصدار

مدخلات الانتاج والمواد الخام المستوردة؛ مما سينعكس سلبا على معدلات الانتاج ومستويات التوظيف. وعلى الرغم من برامج تقليص العمالة الأجنبية وسياسات توطين الوظائف التي تتبناها دول الخليج منذ فترة، فقد ارتفع إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 6.7 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الجاري 2020/2019، في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، بمعدل زيادة 13.6% على أساس سنوي، وبقيمة تعادل 803.6 مليون دولار. وبلغت نحو 5.9 مليار دولار خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة، إلا أنه من المتوقع تبني هذه الدول سياسات انكماشية استجابة لتراجع أسعار النفط، وخفض معدلات الإنفاق، وهو ما قد يؤثر على تحويلات المصريين بالخارج في الفترة المقبلة .

-الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر: تسببت أزمة كورونا في خروج المزيد من استثمارات المحافظ الأجنبية، لتسجل حوالى 10-8 مليار دولار وذلك خلال الفترة من 20 فبراير حتى بداية يونيو 2020، ومن المتوقع حدوث انخفاض محتمل في الاستيراد، وبالتالي تراجع منحنى التكلفة. وقد يسعى بعض المستثمرين في أسواق الأسهم الى خروج رأس المال من مصر لتسوية خسائرهم في الاسواق العالمية، مما يؤدي إلى تراجع أسعار صرف العملة المحلية؛ مما يعني تحمل الحكومة لأعباء إضافية قد تؤدي إلى مشكلات في سداد أقساط وأعباء خدمة الديون الخارجية ويشدد الشروط الائتمانية للحصول على قروض جديدة. إن ديون وتدفقات الاسهم الخارجية من الاسواق العالمية الناشئة بلغت نحو 78 مليون دولار في الشهرين التاليين منذ بدء أزمة كورونا بالتزامن مع اندفاع المستثمرين نحو الاستثمار في أصول الملازم الامن وفقا لبيانات معهد التمويل الدولي حيث سجلت التدفقات الخارجة من الاسواق الناشئة خلال شهري يناير وفبراير 2020 أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ الذي شوهد في الأشهر الثلاثة التالية لبدية الازمة المالية العالمية في

وتركيا، وهي من بين الاقتصادات التي تأثرت بالوباء. فقد أوقفت هذه البلدان نشاطها الصناعي مما سيكون له اثار سلبية مباشرة على التجارة من الاتجاهين. فعلي صعيد التصدير، تواجه حركة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي _ خاصة ايطاليا والولايات المتحدة _ تأخيرات داخلية وخارجية، مما سيؤثر أيضا على الحسابات الخارجية. وبالمثل، من المرجح ان تستورد مصر كميات أقل، حيث يركز الموردون بالخارج على الاسواق المحلية، مما سيؤثر على عدد من الشركات المصنعة في مصر، خاصة في قطاعات الأجهزة الكهربائية والالكترونية التي تعتمد بشكل كبير على مستلزمات الانتاج المستوردة .

- تحويلات المصريين العاملين في الخارج: يوجد نحو 65 % من المصريين العاملين بالخارج في دول الخليج، ومع هبوط أسعار النفط العالمية، وما تتعرض له دول الخليج من ضغوط مالية كبيرة نتيجة فيروس كورونا ، يتوقع إنخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنسبه 10 % بنهاية 2020، وفقا لتقديرات البنك الدولي ومن المرجح ان يؤثر تراجع التحويلات المالية على معدل استهلاك الأسر المعيشية من السلع الاستهلاكية، مما قد يؤدي الى تضرر قطاعات إنتاج السلع الوسيطة. وقد اشار تقرير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد) خلال شهر مارس 2020 أن تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى ما دون 2% قد يكلف خسائر اقتصادية في حدود تريليون دولار ستتحمل تبعاتها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، وقد بدأت بالفعل تبعات هذا التباطؤ الاقتصادي على الدول النامية في الظهور، فقد شهدت الدول المصدرة للعمالة ومن بينها مصر تباطؤ في تحويلات العاملين بالخارج بسبب حالات التسريح من العمل، وتأخر دفع الرواتب في الدول التي يعملون بها. كما أنه من المتوقع ان يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي و تعطل حركة التجارة العالمية إلى تأثيرات شديدة في جانب العرض؛ حيث تعتمد مصر وغيرها من الدول النامية على

التحديات التي تحتاج إلى اهتمام في الفترة المقبلة وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية قامت بتوفير البيانات بشكل مستمر ومتابعة تنفيذ مبادئ الحكومة في مؤسسات الدولة والقطاع المدني والقطاع الخاص، والتنسيق بين الأجهزة والإدارة المركزية للدولة.

مركزية إتخاذ القرار: أن تركز سلطة إتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الإدارة، بترتب عليه رفع مستوى البيروقراطية داخل الدولة، ويعوق حركة التنمية الاقتصادي، وذلك يجب تفويض السلطات وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتها التنموية.

١-٣-٤ تحديات الاقتصاد غير الرسمي

تعانى مصر من إرتفاع حجم القطاع غير الرسمي، وتتسم وحدات ذلك القطاع بصغر حجم وتدننى مستوى التنظيم، وعدم وجود فصل بين العمل ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى أن علاقات العمل تتسم بعدم الرسمية وذلك لغياب العلاقات التعاقدية. كما أن القطاع غير الرسمي يتسم التقدير فيه بعدم الدقة، الأمر الذى يمثل تحدياً أمام وضع استراتيجيات متكاملة للاقتصاد المصري. وترجع أهم أسباب انتشار القطاع غير الرسمي إلى إرتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل، وإرتفاع معدلات البطالة والهجرة من الريف إلى المدن، والامية والفقر، وضعف الحالة الصحية، وكذلك الضغوط الاقتصادية التى تواجه العديد من الأسر المصرية. وتشير بيانات التعداد الاقتصادي المصري إلى أن القطاع غير الرسمي يستحوذ على 53% من المنشآت الاقتصادية، وأن الكثير من العاملين فى هذا القطاع سيتعرضون لصدمات شديدة ومفاجئة فى دخولهم، لاسيما أن جانب كبير منهم يعملون فى وظائف متدنية الأجور وبشكل غير منتظم داخل هذه القطاعات، مما يتسبب فى خفض قدراتهم الشرائية،

2008 / 2009. وعلى الحكومة المصرية أن تعمل على تحفيز الاستثمار الداخلي مع الاستثمار الأجنبي فى ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحركة التجارة العالمية، ويجب التركيز على الصناعات التى يتم استهلاك مخرجاتها داخلياً مع عدم إغفال الصناعات التصديرية حتى لا يتأثر الميزان التجاري وسعر الصرف للجنية المصري، خاصة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن حدوث أزمة اقتصادية من الممكن جداً، يؤثر على استثمارات الأجانب فى أدوات الدين المصرية وهو ما يؤدى إلى العودة إلى نفس الأزمة السابقة إذا لم يتم تحفيز الإنتاج وخاصة الاستثمار الرأسمالي، لهذا يستلزم وبقوة تنفيذ مبادرات متكاملة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتستخدم كمحرك للنمو الاقتصادي.

-عدم ملائمة بيئة الأعمال: حيث أن هناك صعوبة وطول الإجراءات الإدارية لبدء مشروع جديد، وإصدار تراخيص الإنشاء وتسجيل الملكية، بالإضافة إلى قواعد الحكومة والشفافية وعدم وضوح آليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين، كل ذلك يعد من التحديات التى الهيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال، ويعقدان الاستثمار الجديد رقم ٧١ لعام ٢٠١٠ خطوة هامة نحو تطوير بيئة الأعمال.

١-٣-٣ التحديات المؤسسية للاقتصاد المصري

-تعدد القوانين التشريعية وتشابكها: وبالإضافة لذلك هناك تقادم لبعض القوانين والكثير منها لا يلائم التطورات التى يشهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير النظام التشريعي للنشاط الاقتصادي، إلا أنه فى حاجة إلى المزيد من المراجعة والتطوير.

-الحكومة والشفافية والمساءلة: أن ضعف ثقة المواطنين فى أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة يعتبر من أهم

١-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل في مصر

يلعب قطاع النقل في مصر دوراً بارزاً وحيوياً في حركة التجارة العالمية، حيث يمر أكثر من ٥% من سفن الشحن البحري في العالم عبر قناة السويس كل عام، كما يشهد عدد الشركات العالمية من الهند والصين وتركيا وأسبانيا ارتفاعاً مطرداً، وكل هذه الشركات تستخدم مصر كقاعدة لتصنيع الصادرات التي تستهدف السوق الأوروبية، كما يتم شحن ٩٠% من تجارة مصر الخارجية هن خلال الموانئ البحرية، وتستثمر مصر في توسيع وتطوير قدرتها وطاقاتها بما يتوازي مع حجم تجارتها الخارجية.

وبالنسبة لقطاع الطيران والنقل الجوي في مصر نجد أن صناعة متقلبة نظراً لأنها تعتمد بشكل كبير على السفر والسياحة وتعتمد بصورة قليلة للغاية على طيران الإتصال، ويعمل حالياً في قطاع الطيران أكثر من ٦٠٠ ألف موظف، وقد تأثر هذا القطاع بجائحة كورونا، حيث أدت لتراجع إيرادات قطاع الطيران في مصر بنسبة ٤٠% عام ٢٠٢٠ بما يعادل ٣ مليارات دولار .

٢-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع السياحة في مصر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، حيث أن الله ميز مصر بموقعها الجغرافي الفريد، والذي يتميز مناخها بطقس معتدل على مدار العام، وثورات أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها على مر العصور، بالإضافة إلى تمتعها بالشواطئ الساحلية الجذابة. ما أن مصر تتميز بإمتلاكها لمخزون من التراث الحضاري والتاريخي، هذا إلى جانب وجود عناصر طبيعية وبيئية متعددة وتميزها بالثراء الفني والثقافي والأنشطة السياحية المختلفة من ممارسات الرياضيات المائية ونشاط الغوص، والسياحة النيلية وسياحة

ويمثل عائفاً لحصولهم على أغذية كافية ومتوازنة تلبى احتياجاتهم الغذائية. وتتمثل أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري في الآتي :

- تعميق مشكلة التفاوت في الدخل: حيث يركز الإنتاج كثيف العمالة في القطاع غير الرسمي، مما ينتج عنه إنخفاض في الأجور في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الرسمي لذات العمل. ويرجع ذلك إلى عدم وجود حد أدنى للأجور في القطاع الرسمي، وكذلك يرتبط القطاع غير الرسمي بالعمالة غير الماهرة.

- زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين في سوق العمل: حيث أن المرأة تحصل على أجور منخفضة مقارنة بالرجل في ذات العمل، علاوة على أن عمالة الأطفال تقتصر على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل.

- تفاقم قضية الفقر في مصر، حيث يحصل العاملين في القطاع غير الرسمي على أجور متدنية علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود عمل رسمية أو تأمينات اجتماعية.

- إنخفاض الإيرادات الضريبية في القطاع غير الرسمي: وذلك بسبب عدم خضوع تلك المنشآت للضرائب على النحو الذي يحرم الدولة من الحصول على نسبة عالية من الإيرادات العامة.

- التأثير السلبي على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي: حيث أن التهرب الضريبي، وقوانين العمل المكلفة، وبالتالي تتخفف تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي، وينخفض السعر للمنتجات مقارنة بالقطاع الرسمي، كما أن هناك تفاوت في درجة الجودة بين منتجات القطاعين .

- وتسعى الحكومة المصرية لدعم العمالة غير الرسمية، وإنشاء قاعدة بيانات رسمية بشأنهم

٢- تداعيات أزمة جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر.

المناطق الأثرية ووضعها على منصات ترويجية للسياحة في مصر.

- إيجاد فرص بديلة لتشغيل وسائل النقل السياحي في خدمة المواصلات العامة بتكلفة مميزة.

- الترويج السياحي باستخدام الوسائل الحديثة مثل الجولات الافتراضية وغيرها من الوسائل.

- إطلاق العلامة المميزة لبعض المناطق والحرف اليدوية المصرية مثل أطلس الحرف اليدوية.

- رفع الوعي الصحي للعاملين في مجال السياحة بالممارسات الصحية السليمة.

وبالرغم من التأثير المتوقع والكبير لقطاع السياحة والسفر في مصر والعالم إلي ما بعد أزمة كورونا، إلا أن السياحة

الداخلية قد تمثل فرصة جيدة في ظل الأزمة، وأن القرارات الاقتصادية للدولة ساهمت في تخفيف الأعباء علي القطاع

السياحي من خلال تأجيل أقساط الديون وإسقاط الضريبة العقارية. وضرورة الاستمرار في دعم القطاع السياحي

للحفاظ علي الإنجازات التي حققها القطاع في التعافي وعودة النشاط وارتفاع الانفاق السياحي والحفاظ علي العمالة،

بجانب ضرورة إعادة النظر في منظومة الضرائب خاصة في القطاعات الأكثر تضرراً، والتعامل مع الموازنة العامة

للدولة بعبء اقتصادي يعيد رسم خريطة الاستثمار في بعض القطاعات ذات الأولوية لأنها وسيلة لمخاطبة المستثمرين،

والأفضل هو التعامل معها بعبء تنموي يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في أولويات التنمية

مثل التعليم، الرعاية الصحية، القضاء على الفقر، المساندة المجتمعية، تحسين الأجور، وتحقيق الأمن .

وفيما يلي مجموعة من السياسات المالية و الاقتصادية التي يمكن اتخاذها للحد من تداعيات أزمة جائحة كورونا في

القطاع السياحي وهي :

حد- تشجيع السياحة المحلية من خلال تقديم عروض

المهرجانات، و سياحة التسوق والسياحة الدينية...الخ).

ويعتبر قطاع السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر، حيث يعد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نمواً

على مستوى العالم، وتقدر مساهمة قطاع السياحة حوالي ٤٠% من إجمالي صادرات الخدمات، ويمثل ١٩% من

حصيلة النقد الأجنبي، ويقدر مساهمته حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي وتعد السياحة من أهم القطاعات في

الدولة، والتي تعمل على توفير فرص عمل، حيث تقدر نسبة العاملين في قطاع السياحة في مصر بحوالي ١٢% من

إجمالي عدد العاملين في الدولة. وقد قامت مصر باتخاذ العديد من السياسات لمواجهة آثار جائحة كورونا كالأتي :

- تعليق حركة الطيران في كافة المطارات المصرية.

- غلق جميع المنافذ البرية بمحافظة جنوب سيناء.

- غلق جميع المطاعم والمقاهي والكافيهات والملاهي...الخ.

- تعقيم كافة الفنادق والمنشآت السياحية في فترة تعليق الرحلات السياحية.

- دعم البنك المركزي المصري للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به.

- دعم التنمية العقارية في القطاع السياحي.

- دعم العاملين بالقطاع السياحي.

- استكمال أعمال الترميم والتطوير للمناطق الأثرية والسياحية والمناطق المحيطة بها.

- الترويج السياحة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

- إطلاق علامة السلامة الصحية للفنادق التي إعتدتها وزارة السياحة.

ومن أهم الإقتراحات لتخفيف آثار الأزمة على قطاع السياحة ما يلي :

- الإستفادة من العاملين في وكالات السفر والدعاية لتقديم خدمات الدعم الفني على شبكات الأنترنت.

- إيجاد فرص بديلة للمرشدين السياحيين بما يساعد في الترويج للسياحة المصرية من خلال فيديوهات حول

٢-٤-١ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة في مصر

إن حتمية تأثر القطاع الصناعي المصري بجائحة كورونا أمر تفرضه طبيعة الأزمة نفسها، فقد ضربت الجائحة العناصر الأساسية في سلاسل التوريد العالمية التي تعتمد عليها عملية عولمة الإنتاج الصناعي، وهذه العناصر هي وسائل النقل والشحن واللوجستيات، وحرية وسهولة تدفق التجارة. وقد تأثر القطاع الصناعي المصري من خلال تعطل سلاسل التوريد العالمية والمحلية لمستلزمات الإنتاج، وتراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع الصناعي، والتأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية. وكان هناك العديد من الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، حيث ساهمت الأزمة في تسريع الابتكارات في الصناعة، واستفادة الصناعات التي تنتج المنتجات والأدوات الصحية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية. وقامت الحكومة المصرية بإتخاذ مجموعة من السياسات لمساندة الصناعة في مواجهة الأزمة من خلال ضخ 100 مليار جنية وتخفيض أسعار الفائدة بنسبة 3% لتسهيل الحصول على الأربح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض أسعار الطاقة للمصانع، وتقديم الحوافز الحكومية للقطاع الصناعي.

٢-٤-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الزراعة ومنظومة الأمن الغذائي في مصر

أن قطاع الزراعة في مصر يمثل قطاعاً رئيسياً من قطاعات الاقتصاد القومي المصري، حيث يستوعب حوالي 25,03% من إجمالي المشتغلين، وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة 11,1% من إجمالي الناتج المحلي، علاوة على أنه يوفر الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية. كما تعد الزراعة سوقاً للعديد من المنتجات

تشجيعية وتصميم حملات إعلامية مناسبة، وتخفيض رسوم المزارات السياحية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

-تخفيض رسوم المطارات التي تخدم الوجهات السياحية.
-استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجات المقصد السياحي المصري.
-التركيز على السوق العربي والأفريقي بعد إنتهاء الأزمة لزيادة عدد السائحين.
-إعادة الهيكلة المالية للمشروعات السياحية من خلال تفعيل صندوق الاستثمار السياحي.
-الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في تقديم الدعم المالي والفنى لقطاع السياحة.
-تأجيل سداد الديون المستحقة على قطاع السياحة.

٢-٣ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الفنادق في مصر

لقد أدى تقييد السفر الدولي في جميع أنحاء العالم إلى آثار سلبية على قطاع الفنادق في مصر، حيث تم إلغاء ما بين ٧٠-٨٠% من حجوزات الفنادق المصرية، وأن استمرار غياب السياح في مصر قد يتسبب في خسائر شهرية تقدر بنحو ٦٢,٣ مليار جنية مصري، وكما أدى أنتشار جائحة كورونا لإنخفاض عوائد قطاع السياحة في مصر بنحو ٣٦,٨% عام ٢٠٢٠ بسبب إنخفاض إجمالي السياح الوافدين بحوالى ٠٦,٥%، وهو ما سوف يكون له تأثير اقتصادي كبير، ويعمل على ارتفاع العجز الجارى، والعجز في ميزان المدفوعات المصري، وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى بالإضافة إلى توقف العمالة وتسريحها وزيادة نسبة البطالة واضطرار بعض الفنادق إلى الغلق لحين عودة الحياة مرة أخرى .

٢-٤ تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الأخرى في مصر

للسلع الزراعية والتي قد تفاقم الأزمات التي تواجه سلاسل القيمة الغذائية العالمية . أما على المستوى المحلى ، فيجب الاستمرار فى المراقبة الدقيقة لمستويات أسعار المواد الغذائية وتشديد إجراءات الإشراف والرقابة على أسواق السلع الغذائية . للمزارعين والمنشآت الإنتاجية الزراعية والغذائية ، كتقديم إعانات مؤقتة للمزارعين ودعم مدخلات الإنتاج ، وخفض تكاليف التمويل وتيسير شروط الحصول عليه ، وتخفيض أو تأخير فواتير الضرائب والتأمين والإيجارات . وقد أظهرت هذه الجائحة عورات القطاع الزراعى المصرى وعوار سياساته الإنتاجية التي جعلت مصر مستورداً صافياً للغذاء ، وجعلت أمنها الغذائى فى مهب رياح الأسواق الدولية وتقلباتها بسبب الأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة ، وهى أزمات من المتوقع أن تتكرر موجاتها مستقبلاً لاسيما فى ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية وتأثيراتها على الموارد الطبيعية ،ومن ثم فهناك ضرورة ملحة إلى إعادة النظر فى السياسة الزراعية المصرية والحكومة الجيدة للقطاع الزراعى ، بحيث يكون الهدف هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أمناً وعدلا واستدامة .

٢-٤-٣ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الطاقة المتجددة فى مصر

تعد مصر من الدول الواعدة فى مجال إنتاج الطاقة المتجددة وذلك فى مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وفى مجال طاقة الرياح فإن مصر تتمتع بوفرة مصادر طاقة الرياح خاصةً فى منطقة خليج السويس التى تتميز بسرعات رياح عالية ومنتظمة ، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح التى تتسم بالاستمرارية و الديمومة . وفى مجال الطاقة الشمسية فإن مناخ مصر يتميز بالسطوع الشمسي طوال

الصناعية مثل المعدات والآلات الزراعية واللحاحات والامصال البيطرية ،بالإضافة إلى مساهمة قطاع الزراعة فى عملية التراكم الرأسمالي، وتمتلك مصر مقومات وإمكانات التنمية الزراعية من أرض وموارد بشرية ومائية إذا ما أحسن استغلالها وإدارتها بشكل جيد سوف تؤدى دور كبير فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة . ولا شك أن تجاهل انعكاسات جائحة كورونا على القطاع الزراعى المرتبط بها منظومة الأمن الغذائى بشكل خلا ضخماً قد يؤثر سلباً على مساعي الدولة المصرية لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المتعلقة بمكافحة الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائى ، حيث أن مصر تعتمد على مدخلات الإنتاج والمواد الخام المستوردة ، مما ينعكس سلباً على معدلات الإنتاج ومستويات التوظيف ، وقد أشار نموذج المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية أن كل 1% تراجع للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة أزمة جائحة كورونا يستتبعه إرتفاع فى عدد الأفراد الذين يعيشون فى فقر أثر حالة انعدام الأمن الغذائى بنسبة ٢ % ، وترجع هذه التقديرات فى مصر بسبب المشكلات الهيكلية المزمنة التى تعانىها قطاعاتها الاقتصادية . لذا فإن التأثيرات الاقتصادية للجائحة تندر بتداعيات سلبية خطيرة على جهود الحكومة الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائى المستدام سيحدد مداها وعمقها مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس ، وبالتالي من الرضى خلال المرحلة الحالية العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى ، وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الغذاء لضمان استقرار إمداداته وأسعاره ، علاوة على ذلك ينبغي أن تتضافر جهود الدولة المصرية مع غيرها من الدول النامية المستوردة للغذاء لحث المجتمع الدولى ومنظّماته على مكافحة السياسات الحماية التى قد تتخذها الدول المصدرة

بشكل كبير في توفير كافة المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس.

٢-٤-٥ تداعيات جائحة كورونا على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

يعتبر قطاع التكنولوجيا من القطاعات الواعدة التي تمتلك فرصاً كبيرة في مشروعات المالية بالتعاون مع البنك المركزي فيما يخص مشروعات التحول الرقمي الشمول المالي والربط الإلكتروني وتسوية المدفوعات ونظم التمويل.

٣-١ الآليات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة جائحة كورونا

يستلزم الأمر لتخطي تلك الأزمة تضافر الجهود والاعتماد على توليفه مناسبة من السياسات والإجراءات والآليات للخروج بالاقتصاد المصري سريعاً من أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، وذلك بأقل الخسائر الممكنة حتى لا تسفر عن أزمة نظامية وكما يوجد مجموعة من الآليات التي سوف يكون لها دور هام في المرحلة الراهنة لما لها من آثار إيجابية متعددة في الظروف العادية بصفة عامة وفي أوقات الأزمات بصفة خاصة والتي نبرز أهمها في التالي :

٣-١ التحول الرقمي والدفع الإلكتروني

إن أزمة كورونا أظهرت أهمية الاعتماد على التحول الرقمي والدفع الإلكتروني، وما لها من إيجابيات عديدة ساهمت في تجاوز الأزمة، من خلال مساهماتها في عمليات تداول الأموال وتوفير السيولة، وتخفيف العبء على المواطنين والقضاء على البيروقراطية والفساد، وتوفير تكاليف طباعة النقد والوقت اللازم لإتمام المعاملات المالية. ومن أبرز الدعام المهمة لتطبيق التحول الرقمي والشمول المالي، والدفع الإلكتروني ما يلي:

العام وتعد مصر من أغنى دول العالم بالطاقة الشمسية نظراً لأنها تقع بين خطى عرض ٢٢ و 36,5 شمال أي أنها تقع في قلب الحزام الشمسي العالمي، وتصل حدة أشعة الشمس من ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلووات ساعة/م^٢، الأمر الذي يجعل من الطاقة الشمسية في مصر مصدراً هاماً لتوليد الطاقة .

٢-٤-٤ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الخدمات الصحية والطبية

أن مصر لديها منظومة صحية وبنية تحتية جيدة قادرة على مواجهة المخاطر الصحية المستقبلية بجانب امتلاكها خبرات للأطعم الطبية والمرضين، ونجحت في التعامل مع العديد من الأوبئة والأمراض المتوطنة مثل تجربتها في القضاء على فيروس الكبد الوبائي والملاريا. ولا شك أنه بفضل المتابعة المستمرة لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية لخطط الدولة المصرية تم اختصار وقت إتمام مشروعات واعدة في مصر في زمن قياسي منها مشروعات في مجالات الصحة والتنمية العمرانية والبنية التحتية ومشروع نظام التأمين الصحي الشامل. وقد عملت الحكومة على احتواء الفيروس من خلال إجراء التحاليل وتعقب المخالطين، والعزل وتقديم العلاج، إلي جانب عدد من الإجراءات الوقائية التي تتضمن تحقيق التباعد الاجتماعي. وقد تم تطبيق برنامج رفع مستوي الوقاية من العدوى ومكافحتها التي يركز على عدد من المحاور، في مقدمتها النهوض بالقطاع الصحي، توفير أدوات التعقيم والتطهير، ورفع وعي المواطنين حول كيفية تفادي الإصابة بالفيروس، وإتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية وإطلاق حملة قومية للتعقيم والتطهير، ووضع خطة تعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد. وهناك خطوط إنتاج في مصر بدأت تعمل على إنتاج الكمادات الطبية ضمن جهود الدولة المصرية لمواجهة أزمة فيروس كورونا، و أن هذه الخطوة ستساهم

، وبالتالي فإن الشمول المالي يمكن الوحدات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار، بالرغم من الصدمات المختلفة، مما يساعد من تحسين معدلات النمو الضعيفة أو السالبة في أوقات الأزمات، كما أن الشمول المالي يساعد على تحسين معدلات الفقر بالإضافة إلى أنه يعزز من درجات الاستقرار المالي، فالدول التي تتمتع بشمول مالي أعلى هي التي تتمكن من التغلب على الأزمات بشكل أفضل.

وكما أن الشمول المالي يمكن من الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية التي يمكن أن تنتقل الفيروس من شخص لآخر. وقد بذلت الحكومة المصرية جهود كثيرة في مجال تعزيز الشمول المالي من أبرزها :

- إصدار تعليمات للبنوك بتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الخدمات المصرفية اللازمة للاستيراد لتلبية الشركات المستوردة.

- توفير مراكز اتصال بالبنوك بالرد على استفسارات العملاء فيما يخص السحب الآلي من ماكينات الصرف الآلي.

- تعديل شروط السداد للعملاء المتعثرين من الأفراد والشركات.

- تأجيل البنوك الاستحقاقات الائتمانية للعملاء أفراد ومؤسسات.

- تخفيض أسعار الفائدة بهدف دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

- إعفاء التحويلات المحلية من العمولات.

- تعديل الحد الأدنى للسحب والإيداع ٠٥ الف جنية بدلاً من ١٠ الف جنية مصري، و ٢٠ ألف جنية من ماكينات الصرف الآلي بدلاً من ٥ آلاف جنية.

- تشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان سواء للأفراد أو الشركات والتوسع فيه بشكل أكبر وسريع.

- تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية، وإعادة

- تطوير البنية التحتية: والتي أسستها الدولة المصرية عبر توليفة من النظم مثل منظومة التحصيل الإلكتروني ونظام السيولة اللحظية، وغرفة مقاصة الشيكات، بالإضافة لإصدار القوانين المنظمة والجهات الرقابية لمتابعة عملية الدفع الإلكتروني إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله بالشكل الملائم من الناحية العلمية والعملية لدعم تطبيق التحول الرقمي، ونشر التوعية المجتمعية لأهمية الدفع الإلكتروني كما حدث في مبادرة البنك المركزي المصري (باي باي نقدية).

- تأهيل العاملين بالأجهزة الحكومية لرفع قدرتهم على تنفيذ العمليات والمعاملات بشكل إلكتروني.

- ضرورة توفير نظم التكنولوجيا الرقابية للمعاملات المالية من قبل الأجهزة الحكومية للحد من عمليات الفساد والتلاعب.

- توعية الفئات الأقل فقراً من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتحفيزهم على استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

- ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية بواسطة البنك المركزي المصري لتسريع عمليات تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني تنوع تطبيقات التكنولوجيا المالية بالسوق المصري مثل بطاقات الدفع كارت ميزة البطاقات الائتمانية.

٣-٢ الشمول المالي

للشمول المالي، وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه ومن شأنه يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة، فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، تمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة، ويساعد على إتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية الغير متوقعة

-قامت الحكومة المصرية بصرف مبادرة للعمالة غير المنتظمة لصرف منحة بمبلغ 500 جنيه للفئات التي تأثرت بصورة سلبية وتم صرف المبلغ لـ 1.6 مليون عامل.

٣-٤ السياسات الاقتصادية والمالية

اتخذت الحكومة المصرية قرار بزيادة حد الإعفاء الضريبي خلال موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣-٥ تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

لجأت الحكومة المصرية إلى تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المعنية بتشجيع التصنيع المحلي وكذلك التصدير أو الخاصة بدعم الاقتصاد الرقمي كآلية لمواجهة أزمة فيروس كورونا ولتوفير فرص عمل جديدة

٣-٦ طلب دعم صندوق النقد الدولي

للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا، اتخذت الحكومة المصرية منهجاً استباقياً بطلب الدعم من صندوق النقد الدولي على مرحلتين. الأولى حين طلبت تمويلاً بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي من خلال أداة التمويل السريع، وهو ما تمت الموافقة عليه في مايو 2020 حتى تتمكن من مواجهة الإنفاق الصحي والاجتماعي اللازم للفئات الأكثر عرضة للتأثير. أما الثانية فتمثلت في طلب اتفاق للاستعداد الائتماني SBA يتيح تمويلاً بقيمة 5,2 مليار دولار أمريكي لمساعدة الحكومة على الاحتفاظ بالمكتسبات الاقتصادية التي تحققت في الأربع سنوات الماضية، مع الاستمرار في ضمان الإنفاق الصحي والاجتماعي الملائم وإعطاء دفعة إضافية للإصلاحات الهيكلية بما يضع مصر على مسار التعافي المستمر.

٣-٧ المبادرات الحكومية في مصر

وهناك عدد من المبادرات الحكومية، ومنها مبادرة "أهالينا" والتي تدعم الفئات الأكثر تضرراً من تفشي

النظر في أحجام الإبداعات لفتح الحسابات المصرفية.

-توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف.

-رفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر التلفون المحمول أو الأرضي

٣-٣ مظلة الحماية الاجتماعية

تولى الحكومة المصرية أولويات قصوى للفئات الفقيرة والفئات الهاشه، ويتحقق ذلك من خلال الآتي

- أجريت زيادة كبيرة في مخصصات الإنفاق الصحي منذ بداية الجائحة، وتم توسيع تغطية برنامجي تكافل وكرامة اللذين يقدمان تحويلات نقدية مشروطة، بالإضافة إلى ذلك استحدثت الحكومة برامج جديدة لتقديم التحويلات النقدية للعمالة غير المنتظمة التي وقع عليها ضرر بالغ من الأزمة، وتوزيع المستلزمات الطبية والصحية على القرى الفقيرة، كذلك تعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لتقديم دعم إضافي للمحتاجين.

- لضمان استمرار توفير الحماية الاجتماعية الضرورية تعهدت الحكومة بحد أدنى من الإنفاق على البرامج الصحية والاجتماعية حتى تتوافر الموارد المطلوبة لهذه الخدمات الأساسية.

-أجرت الحكومة مراجعة الإنفاق الاجتماعي مع التركيز على الحماية الاجتماعية ثم الصحة والتعليم لتقييم مدى كفاءته وتحديد المجالات التي تتطلب التحسين.

- ينبغي على الحكومة المصرية أن تضع حماية الفئات الفقيرة وذوى الدخل المحدودة على رأس أولوياتها في المرحلة الحالية، وذلك بتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأكثر احتياجاً مما قد يساعد في تطويق تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من أضراره على الأمن الغذائي.

-قامت الحكومة المصرية بدعم من الموازنة العامة للدولة للإنفاق الصحي بنحو ٦٢%، والإنفاق الاجتماعي ١٠%.

٣-٩ السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع الأزمة

اتخذت الحكومة المصرية عدداً من الإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا وتقديم المساعده للقطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد المصري، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

-تخصيص 36مليار دولار لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة ودعم السوق المالية.

-زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص، وخاصة القطاعات الأكثر تضرراً.

-تخفيض الرسوم على عمليات السحب الآلي بواسطة البنك المركزي.

-ضخ البنك المركزي المصري ٠٢مليار جنية في سوق الأسهم للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة.

-إعفاء الشركات الصناعية والسياحة من الضرائب.

-خفض تكاليف إمداد الكهرباء للاستخدام الصناعي بمقدار ٠١ قروش للكيلو /وات، وهو ما يكلف الدولة 6مليار جنية.

-خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى 4,5دولار لكل مليون وحدة حرارية لتحفيز الإنتاج .

-خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة بمقدار ٠٠٣ نقطة، بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعي.

- تأجيل أقساط ومدفوعات جميع القروض المصرفية للشركات والعملاء لمدة ستة شهور.

-زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلي الأسر المعيشية الفقيرة، وتوسيع نطاق قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات، ورفع المعاشات بنسبة ٤١% للعاملين الموسمييين.

النتائج:

الفيروس، و قيام القطاع الخاص ممثلاً في كبرى الشركات، والشركات الصغيرة، والقطاع الحكومي، ممثل في أجهزة الدولة، والمؤسسات الدينية، وعدد من الاتحادات، بالتنسيق فيما بينها بهدف التبرع لصندوق تحيا مصر، وتقديم كافة سبل الدعم اللازم سواء للأسر أو للأطعم الطبية للتخفيف من حدة التداعيات السلبية للجائحة عليهم. وقد لجأت الدولة لزيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي والدعم النقدي تحت مسمى "معاش الضمان وتكافل وكرامة" بنسبة 2,7% من موازنة الدولة 2020/ 2021 ليصل إلى 19 مليار جنية مع تخصيص 7 مليارات جنية لتمويل مبادرة "حياة كريمة" للقرى الأكثر احتياجاً، إضافة إلى إطلاق مبادرة جديدة لدعم الاستهلاك، تسهم في خفض أسعار مجموعة كبيرة من السلع للمواطنين .

٣-٨ التجارة الإلكترونية في مصر

في ظل أزمة كورونا تضررت العديد من القطاعات الاقتصادية، ومن القطاعات التي تأثرت تأثراً إيجابياً قطاع التجارة الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما دعي الحكومة المصرية للاستفادة من هذا القطاع وتطويره للمساهمة ولو بجزء بسيط في الخسائر التي تكبدها الاقتصاد المصري، وقد انتعشت حركة قطاع التجارة الإلكترونية خلال تفشى فيروس كورونا بين الشركات والمؤسسات المميكنة ذات نموذج الاعمال الرقمية المتصل بالإنترنت والتي تعتمد على التعاملات التجارية بشكل on line وإيماناً من الدولة المصرية بأهمية قطاع التجارة الإلكترونية قامت بتطوير القطاع من خلال تشكيل لجنة للتجارة الإلكترونية والتحول الرقمية والشمول المالي، وذلك للاستفادة منه في مواجهة الظروف الراهنة وتفشى فيروس كورونا المستجد .

وبين القطاع المصرفي لتسيير عمليات التحول الرقمي والدفع الإلكتروني والشمول المالي لمواجهة أزمة كورونا. ٢- الاهتمام بالعنصر البشري (العاملين) وتأهيله بالشكل الملائم من الناحية العلمية والعملية لدعم تطبيق التحول الرقمي لأنهم الذراع الرئيسي في تنفيذ المعاملات بشكل إلكتروني .

٣- نشر النوعية المجتمعية بأهمية التحول الرقمي والدفع الإلكتروني والشمول المالي ومميزاته للمواطن المصري .

٤- ضرورة التحول من نظام التأمين الصحي إلى نظام التأمين الصحي الشامل على جميع المواطنين في مصر .

٥- لمواجهة الدولة للتعاملات المختلفة لأزمة كورونا يستلزم إعطاء الأولوية للاستثمار في ثلاث قطاعات أساسية أهمها الاستثمار في البشر (التنمية البشرية)، ومجالات الصحة ، والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات .

٦- ضرورة إعادة النظر في السياسة الزراعية المصرية والحوكمة الجيدة للقطاع الزراعي؛ بحيث يكون الهدف على المدى الطويل هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أماناً وعدلاً واستدامةً .

٧- ضرورة التعجيل بتطبيق نظام التأمين الشامل علي مستوى كل محافظة بالمشاركة مع القطاع الخاص .

٨- يجب العمل على التنوع في الاستثمارات في المجالات الأساسية المتعلقة بالاستثمار في البشر والرعاية الصحية والبنية التحتية والتكنولوجيا والاستثمار في مواجهة التغيرات المناخية والتعليم ومجالات الذكاء الاصطناعي .

٩- الاقتصادى المصرى يحتاج إلى مراجعة بعض النقاط الجوهرية مثل اتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تنشيط السياحة مع إجراء تعديل جوهري في سياسات الاقراض المصرفي ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية لمواجهة أزمة كورونا.

١٠- توفير أدوات وقاية وبيئة عمل آمنة للأطعم الطبية وللعاملات اللاتي يضطررن إلى مزاوله عملهن بالمستشفيات نظراً لحاجة المجتمع الشديدة لهن لمواجهة الأزمة .

٢١- تعديل مشروع قانون العمل المعروف على مجلس النواب بما يكفل الحماية القانونية للعاملات بالقطاع غيرالرسمى وتحديد آليات وضوابط فاعلة لحمايتهن اجتماعيا واقتصادياً .

١٢- المطالبة بضرورة تعديل مشروع قانون العمل المطالبة بضرورة تعديل مشروع قانون العمل بما يكفل عدم استبعاد عاملات المنازل من نطاق سريانه وحماية حقوقهن في شأن الاجور وساعات العمل والاجازات . كذلك شمولهن بالمظلة التأمينية .

١٣- اعطاء الأولوية فيما يمكن تقديمه من دعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعملن بها نسب من النساء كبيرة .

١٤- تفعيل برامج الدعم المتواجدة بالفعل فيما يتعلق بجميع

١- تم إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ، وتم الإجابة على تساؤلات الدراسة .

٢- على الرغم من تأثير القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاعات النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة بأزمة جائحة كورونا سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية ، إلا أن الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانات لمواجهة الأزمة ، والإصلاح الاقتصادي التي تم خلال الأربع سنوات الأخيرة ، والذى يمكنه من التغلب على تلك الأزمة .

٣- من أكثر القطاعات التي تضررت من جائحة كورونا هي قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر .

٤- أن مشكلة الاقتصاد المصري الحالية هي نتيجة طبيعية لظروف سياسية واقتصادية عاشتها مصر لعقود طويلة .

٥- أن مصر لديها من الإمكانيات والموارد والمقومات والتي تؤهلها للقيام بعملية التنمية الاقتصادية ، وتحمل الصدمات والأزمات العالمية والمحلية الراهنة، فهي غير قابلة للإفلاس خاصة أنها تتمتع بكنوز طبيعية غير مستغلة ، فضلا عن كثافة الموارد البشرية بها ، وأن ما تحتاج إليه هو إدارة رشيدة حكيمة تنسجم بالجدية والحسم والجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة -والعاجلة لإتمام عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ السنوات الأربع الماضية .

٧- رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يشهد تحسنا ملحوظاً في التعافي والنمو بشهادة المؤسسات والمنظمات الدولية .

٨- كان وما زال هناك تداعيات سلبية لأزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري وعلى الرغم من ذلك الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانات التي تؤهله لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا السلبية .

٩- الحكومة المصرية اتخذت توليفة من الإجراءات والآليات والسياسات لمواجهة التداعيات المحتملة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) .

١٠- قامت الحكومة المصرية باستخدام مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا .

١١- سياسات التحول الرقمي والدفع الإلكتروني ، والشمول المالي ، ومظلة الحماية الاجتماعية، والمبادرات الحكومية المصرية ، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعم صندوق النقد الدولي، وتكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ، سياسات جيدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد في الوقت الراهن .

التوصيات:

١- ضرورة تكاتف الجهود للهيئات والوزارات والوحدات الإدارية الحكومية في الدولة المصري لتحقيق التكامل بينهم

عن كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، ٦١٠٢،
العدد ٦٤، ص ٣٨.

- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، السنة
المالية ١٠٢/٨١٠٢، وزارة المالية المصرية .

- التجارة الإلكترونية تنفذ أسواق التجزئة العالمية
والمستهلكين من قبضة كورونا، متاح على الموقع
الإلكتروني: www.independentarabia.com تم
الإطلاع ٠٢٠٢/١١/٧ .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، مصر في
أرقام، ٠٢٠٢ .

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى فى أزمة
، ملف خدمة الدين الخارجى، العدد ٩، إبريل ٠٢٠٢، ص ٢٢ .

- جلال الدين أمين، الفكر الاقتصادي وأزمتنا الراهنة، جريدة
الأهرام، العدد ٢٣٤٧٤، بتاريخ ٠١/٧/٢٠٢٠، متاح على
الموقع الإلكتروني الرسمى لجريدة
الأهرام: <http://www.ahram.org.com> الإطلاع فى
٠٢٠٢/١١/٣ .

- محمد عزت محمد، التنمية الاقتصادية وقدرتنا
الذاتية، بحث مقدم للمؤتمر التاسع عشر لجامعة خريجي
المعهد القومى للإدارة العليا بعنوان "إدارة التنمية بقدرتنا
الذاتية"، الإسكندرية، ٣٨٩١، ص ١١١، متاح على الموقع
الإلكتروني بدار المنظومة: تم الإطلاع ٠٢٠٢/١١/٣ .

<http://mandumah.com>

- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع
الراهنة، دار الشروق، القاهرة، ٠٢٠٢، ص ٥٦ .

- هبة محمود الباز، الشمول المالى كمدخل للتعامل مع
تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، معهد التخطيط
القومى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة
لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري يونيو ٠٢٠٢، ص-
ص ٩١-١ .

- أحمد صلاح محمد، وآخرون الطاقة المتجددة دورها فى

جوانب خدمات الرعاية الصحية وبرامج الحماية
الاجتماعية.

١٥- ادماج النساء فى مجالات صنع واتخاذ القرار يمكن أن
يحسن آليات مراقبة الوقاية الصحية للأطعم الطبية
وللعاملات فى المصانع والشركات.

١٦- تدشين آليات جديدة لدعم العاملات اللاتي تأثرت سبل
عيشهن أو شهدوا انخفاض دخولهن.

١٧- متابعة جميع السياسات والإجراءات الصادرة التي
تستجيب لاحتياجات النساء العاملات فى ضوء الجهود
المبذولة للحد من انشاء فيروس كورونا.

١٨- تصميم أداة سهلة الاستخدام كمرجع لجميع السياسات
الصادرة المتعلقة بالمرأة والتي يمكن استخدامها من قبل
متخذي القرار من اجل رؤية أكثر شمولاً.

١٩- ادماج النساء والمنظمات النسائية فى صميم تدابير
الاستجابة لجائحة "كوفيد-19".

٢٠- تحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجفة
إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع و يعمل لصالح
الجميع.

٢١- ضرورة تكثيف الجهود ووضع خطط عاجلة لحصر
وتقنين الاقتصاد غير الرسمى، مما يوفر المليارات الضائعة
على الدولة، ويدخل ضمن الاقتصاد المصري المنظم.

٢٢- العمل على تهيئة الأجواء لعودة السياحة المصرية كما
كانت قبل أزمة كورونا، وتكثيف الجهود لإجراء مفاوضات
عاجلة من الإجراء التي تحظر على مواطنيها السياحة فى
مصر، وإنشاء برامج وخطط تسويقية مكثفة للسياحة
المصرية.

٢٣- ضرورة الاتجاه نحو المزيد من الإنتاج الصناعي وفق
أحدث التكنولوجيا الحديثة، وزيادة الاهتمام بالقطاع
الصناعي.

٢٤- الإسراع فى مشروع محور قناة السويس، بما يتضمنه
من مشروعات لوجستية وصناعية و سياحية بطول قناة
السويس، مما يساهم فى زيادة عائدات قناة السويس.

٢٥- الاهتمام بالتنمية البشرية المصرية ومحاولة الاستفادة
من خبرات الدول المتقدمة فى هذا المجال، وضرورة العمل
على جذب وإعادة الخبرات والقدرات العلمية المهاجرة
، وخلق بيئة عمل لهم ليتم الاستفادة منهم بشكل أمثل.

٢٦- تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة عبر
التدريب والتوجيه وتقديم الخدمات والتسهيلات، مما يساهم
فى امتصاص نسبة البطالة، وزيادة الضرائب.

المراجع :

- أسماء منصور، دراسة السببية لأهم المتغيرات السياسية
الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمد الخضر،
كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.

- اخلاص قاسم ناقل، الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير:
دراسة فى الواقع والتحديات، مجلة قضايا سياسية، الصادرة

المصرية، <http://www.mfa.gov.eg> الاطلاع في
٠٢٠٢/١١/٢ .

-جامعة القاهرة، تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على
الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع
تداعياته، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إبريل
٠٢٠٢، ص-ص ٦٢-١ .

-حيدر حسين ال طعمة، الاقتصاد العالمي بحاجة إلى عناية
مركزة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في
الاقتصاد والدول، 2020.

-ولد بزبوفاتح، سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في
تحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التيسير، الجزائر، 2014.

-سالى محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد
المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة إصدارات معهد التخطيط
القومي، يونيو ٠٢٠٢، ص-ص ٥٢-١ .

-سحر عبود، أسماء المليجي، التداعيات المحتملة لأزمة
كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق
إصدارات معهد التخطيط القومي، مايو ٠٢٠٢، ص-ص ١-٥٢ .

-سعد نصار، إطار استراتيجي للتنمية الزراعية والأمم
الغذائي في مصر للسنوات الخمس القادمة، الطبعة
الثانية، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية
والتخطيط، مصر، ٧١٠٢، ص ٢٠٢ .

-سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصادى، تداعيات أزمة
فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري،
سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة
كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط
القومي، الإصدار ٠١، مايو ٠٢٠٢، ص-ص ٦٢-١ .

-سمير رضوان وآخرون، مقترحات عملية لمعالجة الأزمة
وخطة عاجلة لانتشال الاقتصاد الوطني، جريدة الأهرام
، العدد ٧١٢٧٤، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي

تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية-دراسة
حالة مصر المركز الديمقراطي العربي، متاح على الموقع
الإلكتروني: <http://democraticac.de> تم الاطلاع
٠٢٠٢/١١/٦ .

-البنك المركزي المصري، التدابير الاحترازية الواجب
اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا، كتاب دوري، بتاريخ
٠٢٠٢/٣/٥١، متاح على الموقع

الإلكتروني: <https://www.cbe.cbe.org/ar/pages/-/Highlights> pages

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، نشرة
إحصائية شهرية، أكتوبر ٨١٠٢، العدد ٠٨، ص ١٣ .

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، كتاب الإحصاء
السنوي المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل
قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد -٩١ على الاقتصاد
المصري، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول، إبريل ٠٢٠٢ .

-المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى فى أزمة
الاقتصاد غير الرسمي، العدد ٧، إبريل ٠٢٠٢، ص ٣٢ .

-الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، مص، متاح على
الموقع الإلكتروني: تم الاطلاع فى ٠٢٠٢/١١/٥ .

<http://www.sis.gov.eg>:

-تقرير استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠٢، الهيئة
العامة للاستعلامات، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.eg> تم الاطلاع ٠٢٠٢/١١/٤

-تقرير الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية
المستقبلية، المركز المصري للدراسات
الاقتصادية، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.eces.org.eg> تم الاطلاع فى

٠٢٠٢/١١/٢ .

-تقرير الاقتصاد المصري، وزارة الخارجية المصرية، متاح
على موقع وزارة الخارجية

لجريدة الأهرام: <http://www.ahram.com> تم الاطلاع
٠٢٠٢/١١/١ .

-صندوق النقد الدولي،خطوات معالجة أزمة كورونا من
خلال السياسات،واشنطن،٠٢٠٢ .

-عاشور أحمد ،بيان خطة التنمية المستدامة أمام
النواب،وزارة التخطيط،جريدة المال،١٢/٤/٠٢٠٢ .

-عبدالفتاح سالم ،استراتيجية الدولة للتنمية ٣٩% من مساحة
مصر،متاح على الموقع الإلكتروني
التالى: <https://www.mobtada.com> تم الاطلاع
٠٢٠٢/١١/٧ .

-كورونا ينعش التجارة الإلكترونية فى مصر والعالم ،متاح
على الموقع الإلكتروني: تم الاطلاع ٠٢٠٢/١١/٨ .
<https://masr360.net/ar/Egypt/2020/05/02/64>
/6

-مجلس الوزراء المصري،مركز المعلومات ودعم إتخاذ
القرار،تداعيات كوفيد ٩١ على القارة السمراء،ابريل
٠٢٠٢، .

-مغاورى شلبى على،البيئة التشريعية والتنظيمية للتحول
الرقمى وتنمية الصناعات الرقمية فى مصر فى ضوء
الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية،ورشة عمل
التحول الرقمية تجارب وتحديات،وزارة الإنتاج الحربى
ولجنة تنمية الصناعات الرقمية،القاهرة
٨٢/أغسطس/٩١٠٢ .

-منظمة السياحة العالمية،الحرص على فرص العمل ودعم
الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة ،دعوة للعمل من أجل
تخفيف وطأة كوفيد-١٩١الاجتماعية والاقتصادية وتسريع
الانتعاش،١٣/مارس/٠٢٠٢ .

-مؤشرات الاقتصاد المصري،متاح على الموقع الإلكتروني
التالى:الاطلاع بتاريخ 2020/1/11 .

<http://tradingeconomics.com>